الأمم المتحدة S/2008/19

مجلس الأمن

Distr.: General
14 January 2008
Arabic
Original: English

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) المتخذ في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريرا عن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو ثاني تقرير يقدم عملا بذلك القرار.

٢ – ويعرض التقرير آخر ما جد من أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الأخير (S/2007/608) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مع مواصلة التركيز على الخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ويتضمن موجزا للتطورات السياسية الرئيسية التي طرأت في الفترة المشمولة بالاستعراض، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، وكذلك الأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بالعراق. ويعرض التقرير آخر ما جد من أنشطة ممثلي الخاص للعراق وآخر ما استجد بشأن المسائل المتصلة بالعمليات والأمن.

ثانيا – موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

٣ – واصلت حكومة العراق جهودها للمضي قدما في القضايا المتصلة بالأمن القومي وإدارة شؤون الحكم. بيد أن التقدم كان بطيئا لأسباب شتى، منها رفض الوزراء المنتمين إلى كتلة التوافق العودة إلى شغل مناصبهم في الحكومة. وقد أدى هذا إلى مأزق مستمر، وكذلك إلى فصل الوزراء الذين لم يؤدوا واجباتهم.

٤ – ولئن استمرت الأعمال الاعتيادية في مجلس النواب بصورة مرضية، فإن التقدم لا يزال بطيئا بشأن مقترحات موضوعية رئيسية، وبخاصة مشروع مجموعة القوانين المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية. وبالمثل، لا يزال التقدم بطيئا فيما يتعلق بمشروع قانون العدالة والمساءلة، وإن ضاقت شقة الخلاف في البرلمان على ما يبدو لتنحسر في خلافات بشأن دستورية أحكام معينة، منها اقتراح حل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث ومحاكمة حزب

البعث كهيئة جماعية. وقد قدم مشروع القانون إلى البرلمان في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر وتمت قراءة ثانية في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وبخصوص مشروع القانون المتعلق بالمحافظات غير المنتظمة في إقليم، فإن لجنة الأقاليم تستكشف سبل الإسراع بالقراءة الثالثة لهذا التشريع. وبذلك، سيكون من الممكن عرض المشروع للتصويت في أوائل كانون الثاني/يناير.

٥ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وقع الرئيس جلال طالباني ونائبه طارق الهاشمي ورئيس كردستان مسعود بارزاني مذكرة تفاهم بين الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الإسلامي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني. وأعلن الرئيس طالباني ونائبه الهاشمي أن مذكرة التفاهم تهدف إلى تفعيل الاتفاقات السابقة، ودعم العملية السياسية، والتشجيع على تشكيل حكومة وحدة وطنية وتحقيق المصالحة الوطنية.

٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع رئيس الوزراء نوري كمال المالكي ورئيس الولايات المتحدة جورج بوش إعلان مبادئ علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية. وقد سبق أن أشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة تتوقع أن يتمكن مجلس الأمن من معالجة الحالة في العراق دون اتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تعقب الإعلان المشترك مفاوضات بين الحكومتين بشأن علاقتهما الثنائية بكاملها، بما في ذلك حجم ونشر القوة المتعددة الجنسيات في العراق في المستقبل ويتوقع الانتهاء من هذه المفاوضات بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٧ - وقد شهدت الديوانية في تشرين الأول/أكتوبر والعمارة في تشرين الثاني/نوفمبر والبصرة طوال الربع الأخير مواجهات بين مليشيات شيعية متنافسة موالية للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي وللتيار الصدري. وأدى الطابع الخطر لهذه المواجهات إلى بذل جهود من أجل تحقيق المصالحة. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وقع رئيس المجلس عبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر اتفاقا لمنع مزيد من العنف بين أنصارهما وأنشآ لجنة مشتركة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتنفيذه. وما برح مقتدى الصدر يعيد تأكيد وقف أنشطة جيش المهدي المعلن في آب/أغسطس لمدة ستة أشهر.

٨ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت مجموعة من النشطاء الصدريين تشكيل فريق جديد، هو التجمع الوطني العراقي، وذلك لتعزيز التسامح والحوار مع المجموعات الأخرى. وفي الوقت ذاته، تواصلت المبادرات بقيادة رجال الدين للحد من التوتر بين السنة والشيعة. ففي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك نحو ٢٠٠ عالم من علماء الدين الإسلامي في المنتدى الوطني الأول المنظم برعاية آية الله العظمى علي السيستاني.

٩ - وتواصل إنشاء مجالس الصحوة أو وحدات المواطنين المحليين المعنيين. وقد أنشئت هذه الوحدات، باعتبارها عناصر رئيسية في الاستراتيجية الحالية للقوة المتعددة الجنسيات، لتكون بمثابة وحدات للدفاع المدني تعمل بالوكالة في المناطق التي يهيمن عليها السُّنة حتى الآن. ففي الأنبار، كان مجلس الصحوة فعالا في مكافحة أعمال العنف التي يقوم بها تنظيم القاعدة وبدا أنه يحظى بدعم واسع النطاق. وتوفر القوة المتعددة الجنسيات لهذه الوحدات التمويل والتدريب والدعم التنظيمي. وتنظر الحكومة العراقية في استيعاب جزء من أعضاء وحدات المواطنين المحليين المعنيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٧ فرد في صفوف الشرطة والجيش، وتعتزم إنشاء مراكز للتدريب المهني للآخرين من أجل إدماجهم في سوق العمل.

١٠ - ومن المرجح أن تطول هذه العملية. إذ إن الحكومة ما زالت لديها هواجس جدية طويلة الأمد بشأن تبعات وجود قوات قبلية سنية محلية مسلحة تعمل خارج نطاق سيطرتها. وشارك قادة كبار من الائتلاف الحاكم في عدة مبادرات للاتصال بهدف الحد من التوتر بين مجالس الصحوة والحكومة.

١١ - وقد استمر انخفاض أعمال العنف بوجه عام في جميع أرجاء العراق طوال هذه الفترة. فقد انخفض عدد الأعمال العدائية من ٢٠٠ حادث في المتوسط يوميا في تموز/يوليه وآب/أغسطس إلى نحو ٩٠ حادثا يوميا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ويعد نشر وحدات إضافية من القوة المتعددة الجنسيات في وقت سابق من العام أحد أسباب تدني أعمال العنف بوجه عام. ومن الأسباب الأخرى وقف إطلاق النار الذي أعلنه مقتدى الصدر، ودور مجالس الصحوة، وزيادة التعاون بين الحكومة وبعض الجيران في المنطقة بشأن المسائل المتصلة بالأمن.

١٢ - وكان لوقف إطلاق النار من قبل جيش المهدي دور هام في الحد من مستوى العنف في بغداد. فقد سجل انخفاض ملحوظ في أنواع محددة من أعمال العنف المرتبطة بهذه المليشيا. وقد أكد مقتدى الصدر أمره بوقف إطلاق النار مرتين في الربع الأخير. لكن فصائل منشقة عن المليشيا لا تزال تستهدف الأفراد العسكريين، من القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية على السواء، حول بغداد، بصرف النظر عن تعليمات الصدر بوقف إطلاق النار.

١٣ - وبعد انسحاب القوات البريطانية من مدينة البصرة، أصبحت محافظة البصرة من المحافظات الخاضعة للسيطرة العراقية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. بيد أن الوضع على الأرض ما زال يهيمن عليه التنافس بين الأطراف الرئيسية، ولا سيما بين الجماعات المرتبطة بالصدريين والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الفضيلة. وقد نجا محافظ البصرة من

عدد من الهجمات. كما تفيد التقارير أن قائد الشرطة المعين مؤخرا والذي أرسله رئيس الوزراء لاحتواء العنف على الصعيد المحلي قد نجا أيضا من عدة محاولات لاغتياله. وزادت الاعتداءات على النساء في البصرة في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع السنوات السابقة. وشرع مجلس المحافظة والعناصر القيادية في الشرطة في إقامة علاقة عمل فعالة بينهما لا تزال في مراحلها الأولى. وهناك إشارات تنبئ بأن الأحزاب المهيمنة والجماعات القبلية في المحافظة قد تكون على استعداد للتفاوض بشأن السيطرة على البيئة الأمنية.

١٤ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن أبو عمر البغدادي، وهو زعيم لدولة العراق الإسلامية التي أعلنت عن قيامها من جانب واحد (والتي يُعتقد أنها ترتبط بالقاعدة في العراق) عن حملة مجددة ضد القوات العسكرية وكل من ثبت أنه يتعاون معها. وفي الأيام التالية، كانت هناك زيادة حادة في الهجمات على القوة المتعددة الجنسيات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات والأجهزة المتفجرة المرتجلة وفي محاولات اغتيال شخصيات حكومية وقيادية رئيسية، وهي زيادة قد ترتبط بذلك الإعلان.

١٥ - وأدت النجاحات التي حققتها كل من قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات والقوات القبلية في الآونة الأخيرة في ديالى إلى دفع العناصر المتطرفة إلى ما وراء كركوك والموصل وفي اتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان.

التطورات الإقليمية المتصلة بالعراق

١٦ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، التقى وزراء داخلية الدول المجاورة للعراق في الكويت في رابع اجتماع سنوي لهم. واتفقوا عموما على المساعدة في إعادة إحلال الاستقرار واستتباب الأمن في العراق وفقا للالتزامات السابقة، وعلى آلية للإبلاغ المنتظم. وفي أعقاب الاجتماع، أشارت المملكة العربية السعودية إلى أنها مستعدة للتحاور مع العراق بشأن إعادة المواطنين السعوديين المحتجزين بتهمة الاشتباه في تورطهم في أعمال إرهابية إلى الوطن وللنظر في إعادة فتح معابر إضافية على امتداد حدودها مع العراق.

١٧ - وبلغ التوتر على طول الحدود بين العراق وتركيا مستوى جديدا بعد أن أذن البرلمان التركي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بتنفيذ عملية عبر الحدود لضرب مخابئ إرهابيي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لمدة تصل إلى سنة واحدة. ووجهت أول ضربة في كانون الأول/ديسمبر بعد انخفاض تدريجي في التوتر. وخلال اندلاع الأزمة، أكدت القيادة التركية تكرارا أن عملية الاقتحام الكبرى ليست وشيكة. وسافر نائب الرئيس الهاشمي إلى تركيا في زيارة مماثلة لتلك التي قام بها وزير الخارجية التركي إلى بغداد. وتلاه وفد سياسي وأمني عراقي رفيع المستوى، ضم مسؤولين كبارا من حكومة إقليم كردستان العراق، في

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، واقترح عدة تدابير لتحسين مراقبة الحدود. وفي مؤتمر عُقد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء المالكي ووزير الخارجية موشيار زيباري عن تدابير أخرى ضد حزب العمل الكردستاني مع الدعوة إلى الحوار السياسي لحل المسألة. وفي وقت لاحق أغلقت مكاتب حزب كردي متعاطف مع حزب العمال الكردستاني في أربيل ودهوك والسليمانية. وقد عبرتُ عن قلقي إزاء قيام عناصر من حزب العمال الكردستاني بشن هجمات إرهابية في تركيا انطلاقا من شمال العراق. كما أعربتُ عن قلقي علانية بشأن الضربات الجوية التركية المتكررة في شمال العراق، في ضوء ما تتحدث عنه التقارير الإعلامية من إمكانية وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وإني أناشد مرة أخرى حكومتي تركيا والعراق العمل معا للحيلولة دون استمرار هذا النوع من الهجمات.

١٨ - وفي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حضرتُ الاجتماع الموسع الثاني لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، المعقود في اسطنبول. وكان ضمن المشاركين مصر والبحرين، إضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وناقش المشاركون الاستقرار الداخلي وأمن الحدود في العراق، وعملية التعاون الموسعة والمستمرة للدول المجاورة. وأقروا إنشاء آلية دعم مخصصة يكون مقرها في بغداد وتساعدها الأمم المتحدة. وأعاد الاجتماع تأكيد وظائف الأفرقة العاملة الثلاثة التي أُنشئت في المؤتمر الموسع الأول للدول المجاورة، المعقود في شرم الشيخ، مصر. وقد اقترحت الكويت استضافة الاجتماع الوزاري الموسع المقبل للدول المجاورة.

١٩ - وتواصل التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، وبُذلت محاولات لتحسين التعاون الاقتصادي والأمني عن طريق طائفة من المبادرات الجديدة. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلق سراح تسعة مواطنين إيرانيين كانت تحتجزهم الولايات المتحدة (القوة المتعددة الجنسيات). وقبل ذلك بثلاثة أيام، افتتحت جمهورية إيران الإسلامية قنصلية في أربيل. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أكد موظفون حكوميون عراقيون أن العمل قد بدأ على خط رئيسي لأنابيب النفط تحت الماء، يمتد من البصرة إلى عبدان (جمهورية إيران الإسلامية). وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سمحت الجمهورية العربية السورية لدبلوماسيين أجانب بزيارة جزء من الحدود مع العراق بغية الوقوف على تحسّن تدابير المراقبة والأمن.

٢٠ - وسيفرض كل من الجمهورية العربية السورية والأردن نظام التأشيرة الآن على المواطنين العراقيين. ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، نفذت الجمهورية العربية السورية

القرار الذي كانت قد أعلنت عنه في بادئ الأمر يوم ١٠ أيلول/سبتمبر، وسمحت للمواطنين العراقيين الذين يلبون شروطا محددة بالحصول على تأشيرات على الحدود. وأعلن الأردن أيضا تطبيق نظام التأشيرة على المواطنين العراقيين الوافدين إليه، ومن المتوقع إنفاذ النظام في وقت قريب. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المعهد النرويجي للبحوث الدراسة التي أُجريت بتكليف من حكومة الأردن بشأن اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في الأردن، وجاء فيها أن عددا يقدّر بين ٠٠٠ ٤٥٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ عراقي يعيشون في الأردن، وهو رقم يقلّ عن التقديرات السابقة.

٢١ - وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أكد العراق أنه بصدد تحويل أموال إلى الجمهورية العربية السورية والأردن لتعويضهما عن مساعدتهما للاجئين العراقيين. وخصصت حكومة العراق ١٥ مليون دولار للجمهورية العربية السورية، و ٨ ملايين دولار للأردن، ومليوني دولار للبنان، على النحو المتعهد به في بادئ الأمر خلال المؤتمر الذي عقدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في نيسان/أبريل. وسعت حكومة العراق إلى التشجيع على عودة اللاجئين العراقيين، وأتاحت وسائل النقل اللازمة لعودة مواطنيها، ولا سيما من الجمهورية العربية السورية. وشددت المفوضية على ضرورة تهيئة الظروف التي تساعد على العودة الآمنة والطوعية للذين غادروا العراق لأسباب أمنية.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

الأنشطة السياسية

٢٢ - اجتمع ممثلي الخاص، أشرف قاضي، قبل مغادرته البعثة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، مع كبار أعضاء الحكومة، ومجلس النواب، وأعضاء السلك الدبلوماسي في بغداد. ودعاهم إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الولاية الموسعة للبعثة بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، مشدّداً على أهمية تكثيف الحوار الوطني. وفور وصول ممثلي الخاص الجديد، ستافان دي ميستورا، إلى بغداد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أجرى اتصالات مع سلطات حكومة العراق للوقوف على آرائها بغية تحديد أنشطة ''موجهة نحو تحقيق النتائج'' لكي تضطلع بها البعثة تنفيذاً للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). واجتمع أيضا مع طائفة عريضة من الشخصيات تنتمي إلى مختلف الاتجاهات السياسية والدينية، إضافة إلى ممثلي المجتمع الدولي ومسؤولي التحالف.

٢٣ - وأقر المؤتمر الوزاري المذكور أعلاه، المعقود يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في اسطنبول، إنشاء حكومة العراق لـ ''آلية دعم'' مخصصة لفريق لدول الجوار الموسع، يكون

مقرها في بغداد. ورحب أيضا بعرض الأمم المتحدة تقديم الموارد اللازمة لآلية دعم من ذلك القبيل. واتفقت وزارة الخارجية العراقية مع البعثة على خريطة طريق بشأن مشاركة البعثة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الموسع المقبل، الذي ستستضيفه الكويت. وقد أُرسلت صلاحيات آلية الدعم المخصصة إلى المشاركين في مؤتمر اسطنبول، ومن المتوقع ورود تعليقات رسمية. وتظل البعثة على اتصال بوزارة الخارجية في العراق لكفالة الحفاظ على الزخم اللازم لإنشاء ''آلية الدعم'' والمضي بالعملية قدما.

٢٤ - وخلال أول زيارة رسمية قام بها ممثلي الخاص إلى إقليم كردستان العراق في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح رسميا مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في أربيل بحضور رئيس وزراء الإقليم، نيشيرفان بارزاني، وسائر ممثلي حكومة إقليم كردستان، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وموظفي الأمم المتحدة. وطلبت سلطات حكومة إقليم كردستان إلى السيد دي ميستورا أن يتابع الدور التيسيري للبعثة فيما يتعلق بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، مشددة على ضرورة توسيع نطاق برامج الأمم المتحدة، ولا سيما في هذه الفترة التي باتت تشهد إنشاء بعثات أجنبية أخرى في المنطقة.

٢٥ - وظل وضع كركوك والحدود الداخلية المتنازع عليها محل نقاش، إذ أضحى جليا أنه لا يمكن الوفاء بالجدول الزمني للاستفتاء بموجب المادة ١٤٠ لأسباب تقنية ولوجستية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام كل من السيد قاضي، ممثلي الخاص المنتهية مدة ولايته، ونائبه، ميخائيل فون دير شولنبرغ، والسيد دي ميستورا، ممثلي الخاص الجديد، بزيارة أربيل لإجراء مناقشات ترمي إلى استشراف نطاق الوسائل الممكنة لتنفيذ المادة ١٤٠، وإقامة توافق بين جميع الأطراف السياسية بشأن سبل المضي قدما. وأسدى مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة المشورة الفنية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن الشروط المسبقة اللازمة لتنظيم استفتاء ناجح.

٢٦ - ومع اقتراب موعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المحدد بموجب المادة ١٤٠، شرع ممثلي الخاص بوازعٍ استباقي في مشاورات مكثفة مع القيادة في بغداد وأربيل، وكذلك مع سائر أصحاب المصلحة المهمّين، سعياً منه إلى نزع فتيل التوترات المتنامية. وعلى إثر الاجتماعات التي عقدها الممثل الخاص بشكل منفصل مع الزعماء السياسيين الرئيسيين الخمسة كافةً، بعث في ١٤ كانون الأول/ديسمبر رسائل إلى الأعضاء الثلاثة في مجلس الرئاسة، وكذلك إلى رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان.

٢٧ - وأعرب ممثلي الخاص في تلك الرسائل، على غرار البيان الذي صدر لاحقا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عن سعادته لملاحظة وجود اتفاق عام بين الزعماء الخمسة بشأن

الضرورة الملحة لاستهلال عملية كفيلة بتعجيل تنفيذ المادة ١٤٠. وستركز العملية بشكل خاص على المسائل المتعلقة بمحافظات العراق الشمالية، دون أن تقتصر عليها. ونظرا للصعوبة التقنية واللوجستية التي ينطوي عليها إجراء استفتاء قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، واعتبارا بالتالي لضرورة التأخير لدوافع تقنية، فإن أفضل خطوة تالية إنما تتمثل في الشروع، ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وفي غضون ستة أشهر، في عملية لتسهيل تنفيذ المادة ١٤٠ بمساعدة فنية تقدمها الأمم المتحدة إلى السلطات المعنية بالأمر، بما في ذلك اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠. وسيمكّن ذلك جميع الأطراف المشاركة من المساهمة في تلك العملية على نحو بنّاء.

٢٨ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قام ممثلي الخاص بزيارة أربيل من جديد، بناء على طلب سلطات حكومة إقليم كردستان، من أجل المشاركة في دورة استثنائية للمجلس الوطني لكردستان، حيث طلب إليه رئيس المجلس الوطني أن يعرض روح ومضمون النهج الرامي إلى المضي قدما بتنفيذ المادة ١٤٠ بمساعدة فنية من الأمم المتحدة. وكانت ردود الفعل إيجابية إزاء طابع مشاركة الأمم المتحدة، فأضفى المجلس الوطني الطابع الرسمي على موافقته في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

٢٩ - وتخطط البعثة للعودة إلى العمل مجددا في البصرة. فإثر الزيارة التي قام بها نائب ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية، في تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد بأن الأوان قد آن لكي تعود الأمم المتحدة من جديد في شكل حضور صغير النطاق في مطار البصرة الدولي ريثما تسمح الحالة الأمنية والسياسية بإنشاء مكتب رسمي للأمم المتحدة داخل المدينة. وحدد وجود طلب كبير على قيام الأقسام الفنية في البعثة بنشر موظفين في المحافظة للاضطلاع برصد الحالة. وقام ممثلي الخاص بعدئذ بزيارة المدينة لحضور المنتدى الثالث للتعمير. وأتاحت هذه المناسبة إطارا قامت الحكومة في ظله بتنسيق الأنشطة الإنمائية مع سلطات محافظة البصرة، إضافة إلى تيسير الجهود المبذولة لنزع فتيل بعض التوترات التي ما فتئت تتنامى بين الحكومة المركزية والمحافظة على امتداد الشهور الأخيرة.

أنشطة دعم الدستور

٣٠ - من المتوقع أن يقوم رئيس لجنة مراجعة الدستور، الشيخ همام الحمودي، في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بطلب تمديد إضافي لعملية مراجعة الدستور يتجاوز الموعد النهائي الحالي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بما لا يقل عن فترة ستة أشهر إضافية. وبعدئذ، ستقدم اللجنة تقريرا نهائيا إلى مجلس النواب بغرض الإقرار. ومن المسلّم به على وجه العموم أن المسائل الخلافية المتبقية تتطلب توافقا سياسيا على مستوى عال بشأن

العناصر الأساسية للدولة العراقية، بما في ذلك سلطة الرئاسة، والاختصاصات النسبية للمحافظات والأقاليم مقابل المركز، والإطار المؤسسي لتخصيص عائدات النفط والغاز.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبتمويل سخي من المفوضية الأوروبية، بوضع برنامج دورات تدريبية شديدة التركيز بشأن بناء القدرات، لفائدة أعضاء لجنة مراجعة الدستور ستُعقد في أيرلندا الشمالية والهند في مطلع عام ٢٠٠٨. ويكمن الهدف من الدورات في إتاحة فرص ملموسة لأعضاء لجنة مراجعة الدستور للدخول في حوار مع الموظفين الحكوميين الذين اشتركوا بشكل مباشر في المفاوضات السياسية المتعلقة بتسوية الصراع الداخلي وتخصيص الموارد الاتحادية لمناطق تقع تحت ولايات أخرى. وستُعقد سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة للمتابعة لكي يتسنى لأعضاء اللجنة عرض استنتاجاتهم في سياق النقاش السياسي الدائر في العراق. ويتمثل العنصر الثالث من هذا المشروع الممول من المفوضية الأوروبية في قيام رئاسة لجنة مراجعة الدستور ببعثات اتصال إلى البلدان المجاورة.

٣٢ - وقد أوكل القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) إلى مكتب الدعم الدستوري مهمة تقديم المساعدة في وضع تشريعات بموجب الدستور. وعليه، أجرى المكتب اتصالات مع أعضاء قياديين في اللجان الفرعية البرلمانية والهيئات الممثّلة للمجتمع الدولي التي يوجد مقرها في بغداد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع المكتب مع اللجنة القانونية؛ ولجنة الأقاليم؛ ولجنة الأمن والدفاع؛ ولجنة اجتثاث البعث بغرض إسداء المشورة التقنية بشأن مشاريع التشريعات، متى طُلب إليه ذلك، ولجمع المعلومات بشأن الأولويات التشريعية لكل لجنة على حدة. واضطلعت البعثة أيضا بدور رئيس مشارك لاجتماع المائدة المستديرة بشأن التشريعات الدولية، وهو آلية غير رسمية كان مكتب الدعم الدستوري قد وضعها بالاشتراك مع بعثة المفوضية الأوروبية وسفارتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بغية تيسير تبادل المعلومات وتنسيق إسداء المشورة إلى مجلس النواب العراقي وسائر أجهزة الحكومة.

أنشطة المساعدة الانتخابية

٣٣ - تواصل البعثة العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمساعدة في كفالة بلوغها المستوى المطلوب من الاستعداد للأنشطة الانتخابية المقبلة. وتركز الأنشطة على الاحتياجات الفورية والاستراتيجية للمفوضية العليا. وتشمل المجالات ذات الأولوية تقديم إسهامات في التشريعات الانتخابية الرئيسية وبناء الهياكل الميدانية للمفوضية ومواصلة بناء المؤسسات ووضع سجل للناخبين يتسم بالمصداقية.

٣٤ - ومن الأمور ذات الأهمية في أي انتخابات تجرى في المستقبل ضرورة مراجعة التشريعات الانتخابية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسألة المعقدة المتمثلة في إدراج المشردين داخليا واللاجئين. كما تواصل البعثة بحماس تعزيز استقلالية ونزاهة المفوضية ذاتها، وتعمل بشكل وثيق مع أعضاء مجلس المفوضين ومجلس النواب ومختلف اللجان البرلمانية للدعوة إلى إجراء تعديلات تشريعية للحد بقدر كبير من التدخل السياسي في أعمال المفوضية.

٣٥ - وقد اختير حتى الآن اثنا عشر من أصل تسعة عشر مديرا لمكاتب الانتخابات في المحافظات. وبذلك أصبحت المفوضية أقرب إلى تحقيق هيكل ميداني ناجع وموثوق به. وراقبت البعثة عملية الاختيار هذه وقدمت توصيات لإدخال تحسينات حتى يتسنى ملء الشواغر المتبقية. وتعتقد البعثة أن اعتماد هذه الاقتراحات كفيل بأن يخفف إلى حد كبير من التأثير السياسي الذي يمكن أن ينجم عن دور مجلس النواب في عملية الاختيار.

٣٦ - وفي هذا الصدد، قام ممثلي الخاص وكبير المستشارين الفنيين لشؤون الانتخابات، بطلب من رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل السياسية، بحضور اجتماع معقود في ١ كانون الأول/ديسمبر من أجل تذليل الصعوبات المتبقية بشأن تعيين مديرين لمكاتب الانتخابات في المحافظات. ونتيجة لذلك، اتفقت جميع الكتل السياسية على تعيين مدير واحد لأحد مكاتب الانتخابات في المحافظات يدعمه مساعدان للشؤون الإدارية والفنية.

٣٧ - وفي الوقت الذي يتبلور فيه الهيكل الميداني للمفوضية، تواصل البعثة وشركاؤها من المنظمات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومؤسسة ''سكولا سانت آنا'') العديد من أنشطة بناء القدرات المقررة للفترة المشمولة بهذا التقرير من أجل إعادة تشكيل المفوضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت بعثة دراسية استضافتها اللجنة الوطنية للانتخابات في جمهورية كوريا. واستمرت العلاقات المؤسسية مع لجان انتخابية أخرى بتنظيم رحلة ميدانية لمراقبة الانتخابات في أستراليا في تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك موظفو المفوضية في أكثر من عشر حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية في بغداد وأربيل والأردن. ويستمر التعاون الكامل بين البعثة والمفوضية في وضع أفضل الممارسات في مجالي المالية الداخلية والموارد البشرية باعتبارها ضرورية لبناء مصداقيتها واستقلالها.

٣٨ - وأُحرز حتى الآن تقدم ملموس في وضع نهج موثوق به لتسجيل الناخبين. وتلقت المفوضية نسخة من قاعدة بيانات نظام التوزيع العام وتعمل منذ ذلك الحين مع خبراء دوليين من أجل تحويل البيانات إلى قائمة ناخبين يمكن استخدامها. وفيما ستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع المفوضية، تظل هناك تحديات كبيرة أمام تنظيم انتخابات في العراق. وتلاحظ البعثة

مع القلق التقدم البطيء في سن تشريعات انتخابية حيوية لا بد منها لتحديد أهلية الناخبين وبالتالي ضرورية لتحديث وإعداد سجل للناخبين.

المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٣٩ - زادت الأمم المتحدة دعمها الإداري والفني لأمانة العهد الدولي مع العراق. وقدمت الأمم المتحدة، بمشاركة مستشاري البنك الدولي، المساعدة في إعداد إطار الاستعراض السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق وجدوله الزمني في مطلع عام ٢٠٠٨، ووضعت خطة تنفيذ مدتها ستة أشهر. وتقدم شركة استشارية مرتبطة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المساعدة الفنية إلى وحدة تخطيط السياسات بالأمانة العامة التي انضمت إلى العهد الدولي مع العراق في مطلع كانون الأول/ديسمبر.

٤٠ - وخلال مؤتمر المانحين من أجل مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق المعقود في باري، إيطاليا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أيد المانحون استخدام الصندوق الاستئماني العراقي لتعزيز العهد الدولي مع العراق. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أيدت اللجنة التنفيذية للمرفق في بغداد إدخال تغييرات تتصل بإدارة الصندوق وتشغيله. وخلُص اجتماع فريق بغداد التنسيقي المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، والذي حضره رئيس الوزراء وممثلي الخاص، إلى اتفاق بشأن إطار استراتيجي من شأنه المواءمة بشكل أفضل بين الصناديق المتبقية في المرفق دعما لأولويات العهد، وتأكيد ملكية الحكومة للبرامج، والأهم من ذلك كله، دعم المفهوم الحيوي للتمويل المشترك. وقد بدأ نائب ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية تنفيذ تغييرات لتعزيز قدرات مكتب دعم اللجنة التوجيهية للعهد في مجالات الرقابة والرصد والتقييم، ومنها تعيين رئيس جديد لمكتب الدعم.

٤١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، استُعيض عن نظام التنسيق العنقودي لفريق الأمم المتحدة القطري بمجموعة من أفرقة النتائج القطاعية التي صُممت لتكون أكثر شمولا واتساقا مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للعراق والنتائج المقررة للعهد الدولي مع العراق والأهداف الإنمائية للألفية. وتم تشكيل فريق للسياسات في بغداد يشمل الخدمات الأساسية والحماية والحكم والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يتوخى الآن أن يعمل عدد متزايد من الموظفين الفنيين لوكالات الأمم المتحدة في بغداد بشكل أكثر اتساقا وبالتعاون الوثيق مع أقسام البعثة من أجل توجيه عملية صياغة السياسات المتعلقة بالتنمية والتعمير والمساعدة الإنسانية.

٤٢ - ويجري تنفيذ عملية النداء الموحد من أجل تقديم مزيد من الدعم للمجموعات الضعيفة، بمن في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المشردون داخليا والعائدون. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتشكيل فريق مشترك بين الوكالات للشؤون الإنسانية سيُعنى

بتنسيق الصيغة النهائية للنداء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي تطور آخر، أعلن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن تحويل مبلغ ٥ ملايين دولار إلى صندوق الاستجابة للطوارئ في العراق، الذي خصص على مدى الربع الأخير من السنة قرابة مليوني دولار للمنظمات غير الحكومية العاملة في العراق.

٤٣ - واستجابة للاتجاهات التي تشير إليها تقارير رصد الحدود وتقارير وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخطيط المشترك بين الوكالات للاستجابة السريعة المنظم في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتعتقد المفوضية أنها لا تستطيع تشجيع عودة اللاجئين إلى العراق إلا حينما تصبح الظروف الأمنية مواتية لعودة آمنة وكريمة وتسمح بإجراء رصد كاف للعملية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، استُهلت في بغداد خطة مشتركة بين حكومة العراق والأمم المتحدة للاستجابة السريعة بهدف تقديم المساعدة العاجلة إلى العائدين العراقيين، وهي خطة أعدها فريق سياسة الحماية الجديد في بغداد، بالتعاون مع البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الهجرة الدولية. وتتيح هذه الخطة مبلغ ١١,٤ مليون دولار لمساعدة ٥ ٠٠٠ أسرة (نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص) من العائدين طوعا إلى العراق، وذلك على مدى ثلاثة أشهر، وتدعم وزارة المهجرين والمهاجرين بتنظيم عملية للرصد والتسجيل. ويجري إعداد إطار للسياسات الأطول أجلا بشأن المشردين داخليا.

٤٤ - وخلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يزيد على ١٦٦ ٠٠٠ مشرد من جميع أنحاء البلد. وسُلّمت مواد غير غذائية إلى ٥٤ ٤٠٠ من المشردين داخليا وغيرهم من المستضعفين لمساعدتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء في مواقع الأزمات (ديالى وبغداد ومعسكرات متفرقة في شمال العراق وجنوبه). وساهمت الأعمال القائمة على المشاركة المجتمعية في زيادة القدرة الاستيعابية للمجتمعات المحلية، حيث استفاد منها أكثر من ١٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا، فضلا عن مجتمعاتهم المضيفة في جميع أنحاء البلد.

٤٥ - ومن المقرر توزيع العُدد وتوفير المأوى في حالات الطوارئ على نطاق واسع استعدادا لفصل الشتاء، وذلك في إطار برنامج شمل في السنة الماضية ٢١ ٠٠٠ من المشردين داخليا المستفيدين حديثا. وزادت المخزونات القطرية والإقليمية المتاحة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحيث تغطي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، دون أن يشمل ذلك القدرات المقررة المتصلة بتوزيع المواد وتوفير المأوى لعدد يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا العائدين إلى بغداد. وقدمت منظمة الهجرة الدولية المساعدة إلى ٨ ٥٠٠ من أسر المشردين

داخليا والأسر المضيفة في ديالى والبصرة ونينوى والأنبار و ٥٠٠ من الأسر المتأثرة بالانفجارات التي وقعت في سنجار (نينوى). وزُودت ١٥٠ أسرة أخرى من أسر المشردين داخليا في مخيم كردسين بمواد الاستعداد للشتاء.

٤٦ - وستتيح استراتيجية ثلاثية العناصر اشترك في إعدادها برنامج الأغذية العالمي وحكومة العراق المساعدة الغذائية إلى ٧٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا المستضعفين لمدة ١٢ شهرا بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وإتاحة معلومات مستكملة لاستقصاء الأمن الغذائي في ١٨ محافظة وبناء قدرات حكومة العراق على تعزيز نظام التوزيع العام.

٤٧ - واضطلع كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور حاسم في المساعدة على احتواء حالات انتشار الكوليرا في العراق وعلاج المصابين بها. وفيما انتهت حالة الطوارئ في معظم أنحاء البلد، لا يزال خطر عودة الوباء في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ قائما، ولا سيما في المناطق الأكثر فقرا في بغداد. ويجري اتخاذ تدابير الوقاية وتنظيم حملات التوعية العامة ووضع مشاريع طويلة الأجل لمعالجة المياه للتخفيف من حدة هذا الخطر، لكن حكومة العراق بحاجة إلى تعجيل هذه الجهود تفاديا لأزمة خطيرة.

٤٨ - ودعمت اليونيسيف بنجاح حملة ''العودة إلى المدرسة'' في العراق التي شهدت عودة نحو ٦ ملايين طفل إلى قاعات الدرس في السنة الدراسية الجديدة. وافتتحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعا على شبكة الإنترنت يتضمن نسخا إلكترونية للعديد من الكتب المدرسية العراقية من أجل تيسير وصول اللاجئين والمشردين داخليا (أو المنظمات غير الحكومية التي تساعدهم) إلى المواد التعليمية. وشاركت اليونيسيف، إلى جانب سلطات عراقية عليا وبعض أفرقة تعمير الأقاليم ومكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، في استضافة مشاورة إطارية مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن قضاء الأحداث يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر في عمان، وذلك لأغراض منها مساعدة نحو ١ ٣٥٠ من الأطفال الذين كانت تحتجزهم القوة المتعددة الجنسيات في العراق والسلطات العراقية.

٤٩ - واستكمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ترميم نحو ٤٨ مؤسسة تعليمية في بغداد والبصرة وميسان وسماوة والناصرية، إضافة إلى مبان أخرى مجتمعية. واتُّفق أيضا على إطار لإصلاح التعليم المهني. وحقق البرنامج تقدما في بناء قدرة وزارة الإسكان والتعمير على وضع استراتيجية لامركزية وسياسات وطنية للإسكان وتخطيط تنمية المناطق المحلية والتدريب.

٥٠ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم الرعاية الصحية الطارئة في حالات الولادة، والصحة الإنجابية، والأمومة المأمونة في العراق، مما ساهم في خفض معدل الوفيات النفاسية، وهو أمر يمثل إحدى الأولويات الوطنية الرئيسية في الاستراتيجية الصحية الوطنية. ويعكف الصندوق على تأهيل عدد واسع من غرف الولادة وتجهيزها بالمعدات واللوازم الطبية الأساسية، ويقدم المساعدة لبناء القدرات السريرية والفنية للأطباء والمساعدين الطبيين والمنظمات غير الحكومية.

٥١ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلي الخاص منتدى التعمير الثالث المعقود في البصرة، والذي أتاح فرصة للسلطات المركزية كي تعلن تحويل أموال لدعم مشاريع كبرى في البصرة، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة بناء المرفأ وإيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأكدت الأمم المتحدة مجددا دعمها لقدرة المحافظات على تخطيط وإدارة أنشطة التعمير والتنمية، تمشيا مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، بوسائل منها برنامج تنمية المناطق المحلية الذي أُطلق مؤخرا تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاستفادة من هبة قدرها ٣٠ مليون دولار مقدمة من الاتحاد الأوروبي لتعزيز تنفيذ المشاريع المجتمعية.

٥٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع التبرعات للصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو أحد صندوقي مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ١,٢٨ بليون دولار. وحتى نهاية عام ٢٠٠٧، تمت الموافقة على مجموع ١٣٤ مشروعا وبرنامجا مشتركا بقيمة قدرها ١,٠٨ بليون دولار لتمويلها من الصندوق الاستئماني. وفي إطار مواصلة التقدم الكبير الذي تحقق في التنفيذ، وحتى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أُبرمت عقود تبلغ قيمتها التراكمية ٨٠٦ مليون دولار (٧٥ في المائة من التمويل المعتمد) وصُرف مبلغ ٧٠٠ مليون دولار (٦٥ في المائة من التمويل المعتمد). ويمكن الاطلاع على المعلومات المالية المستكملة شهريا في موقع المرفق على شبكة الإنترنت (www.irffi.org). وشملت التبرعات المقدمة في الربع الأخير من السنة إلى الصندوق الاستئماني للعراق: ٢٢ مليون يورو (٣٠,٥ مليون دولار) من إسبانيا، و ٦ ملايين يورو (٨,٥ ملايين دولار) من المفوضية الأوروبية، و ١٠ ملايين دولار من جمهورية كوريا و ٢٠ مليون كرونة سويدية (٣,٠٣ ملايين دولار) من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

٥٣ - لا يزال العنف العشوائي والموجه يحصد أرواح المدنيين، وإن كان العدد الكلي للهجمات والإصابات المبلغ عنها قد تراجع. وما فتئ أصحاب المهن، بمن فيهم الصحفيون

والمحامون وموظفو الصحة والتعليم وموظفو الإدارة العامة، فضلا عن جماعات الأقليات والنساء، يشكلون هدفا لمجموعات إجرامية مختلفة. وفي أحد أكبر الحوادث وآخرها عهدا، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أودى هجوم انتحاري بسيارات مفخخة متزامنة في العماره بحياة ٤٠ شخصا وتسبب في جرح ١٢٥ آخرين حسب ما أُبلغ عنه. وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن مقتل حوالي عشر نساء في البصرة، على يد ما يُزعم أنهم متشددون دينيون يريدون فرض قواعد سلوك أخلاقي صارمة.

٥٤ - ولا تزال التقارير ترد بضلوع شركات الأمن الخاصة في عمليات قتل المدنيين أو المارّة، دفاعا عن النفس حسب ما يُزعم. وفي الأشهر الأخيرة، حظي عدد من مثل هذه الحوادث باهتمام واسع من جانب وسائط الإعلام، وكان موضع شكاوى رسمية من السلطات العراقية. وكانت النتيجة هي تشديد الرقابة على هذه الشركات من جانب وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، وتوسيع إجراءات المحاكم العسكرية لتشمل بعض المتعاقدين الذين يرتكبون جرائم جسيمة.

٥٥ - وواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة زياراته لمرافق الاحتجاز والسجون بدعوة من وزارات العدل والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية في بغداد وفي إقليم كردستان. وأبلغ مكتب حقوق الإنسان ملاحظات وشواغل محددة إلى السلطات المعنية، أهمها طول فترة الاحتجاز دون رقابة قضائية، ومحدودية فرص الحصول على المشورة القانونية أو انعدامها. وأجرى المكتب أيضا مقابلات مع عدد من المحتجزين، وحدد انتهاكات جسيمة تتعلق بمعاملة المحتجزين والأحداث أثناء فترة التحقيق.

٥٦ - ومن أجل دعم الحكومة العراقية في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالمحتجزين في مرافق القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية، نظمت البعثة ونفذت اجتماعات وحلقات عمل متخصصة لفائدة موظفي وزارتي حقوق الإنسان والعدل، فضلا عن أعضاء من البرلمان ومن القطاع غير الحكومي الوطني. وركزت تلك الدورات على سيادة القانون وحقوق الإنسان، وشملت حلقة دراسية في إقليم كردستان كانت موجهة تحديدا إلى إدماج حماية حقوق الإنسان في استراتيجيات وممارسات مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة المنظمات غير الحكومية والمسؤولين العراقيين بشأن تقديم المشورة النفسية والقانونية للنساء ضحايا العنف، وبشأن القواعد الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الأطفال وقضاء الأحداث.

٥٧ - وخاطب ممثلي مؤتمرين استضافتهما وزارتا الداخلية وحقوق الإنسان في ٥ و ٩ كانون الأول/ديسمبر على التوالي، احتفالا بالذكرى السنوية لاعتماد الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان. واغتنم ممثلي تلك الفرصة لحث حكومة العراق على التصديق، في عام ٢٠٠٨، على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٥٨ - لا تزال الحالة الأمنية في العراق تحد بشدة من الأنشطة اليومية للبعثة. وتراجعت بشكل كبير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حالات إطلاق النيران غير المباشرة على المنطقة الدولية في بغداد. ومنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، سُجلت ثلاث حالات هجوم بإطلاق نار غير مباشرة داخل المنطقة الدولية. وسُجل هجومان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عندما سقط ما يقدر مجموعه بـ ٤٢ قذيفة على مواقع مختلفة في المنطقة الدولية، مما تسبب في مقتل شخصين وجرح ١٢شخصا آخرين. ووقع آخر حادث لإطلاق النار غير المباشر في ٩ كانون الأول/ديسمبر عندما سقطت ثلاث قذائف في المنطقة الدولية. ولحسن الحظ، لم يُصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى. وأوضحت عملية إطلاق وابل كثيف من قذائف الهاون في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر أنه رغم تحقيق بعض التحسن التدريجي في الحالة الأمنية في بغداد، فإن مجموعات المعارضة المسلحة لا تزال لديها النية والقدرة على مهاجمة المنطقة الدولية.

٥٩ - وداخل المنطقة الدولية، يُلزم موظفو الأمم المتحدة بالامتثال لحظر التجول والقيود المفروضة على الحركة. وقد وُضعت هذه الإجراءات الأمنية وغيرها من تدابير التخفيف للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر إطلاق النيران غير المباشرة والاختطاف وتهديد الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتتوفر الآن لجميع الموظفين إقامة محصنة بحماية علوية لتحسين الأمن في حالات إطلاق النار غير المباشرة. ولا يزال تهديد الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة واسع النطاق في العراق، ويتواصل تطوير تقنيات الكشف عن المتفجرات وتدابير التخفيف من آثار الانفجارات لتحسين حماية مرافق الأمم المتحدة.

٦٠ - وما زال الموظفون الوطنيون يواجهون مشاكل جسيمة متصلة بالأمن، وقد أُجبر العديد منهم على نقل أسرهم خارج بغداد إلى مناطق أكثر أمنا في العراق وإلى بلدان جوار أكثر أمنا، هربا من العنف الطائفي والعنف المتصل بالمتمردين. ولا يزال الموظفون الوطنيون يتلقون تهديدات عنيفة وترهيبية عبر شبكة الهاتف المحمول المحلية، معظمها في شكل رسائل نصية قصيرة.

٦١ - وقد نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة في مقترح تشييد مقر الأمم المتحدة المتكامل في بغداد، الذي لا يزال الخيار الوحيد

الناجع لاستمرار وجود الأمم المتحدة بسبب ارتفاع درجة الخطر الأمني. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢ إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا جديدا كاملا ومفصلا لتشييد المقر المتكامل للأمم المتحدة في بغداد لكي تنظر فيه خلال الجزء الأول من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

٦٢ - ويتواصل تشييد جدار الحماية الجانبي وإصلاح تحصينات الحماية العلوية القديمة في مرفق الإيواء المؤقت للبعثة. وتعمل البعثة على تجهيز حيز إضافي للعمل، من أجل إيواء أعداد إضافية متوقعة من الموظفين الفنيين في مطلع عام ٢٠٠٨. ومع أن البعثة تتخذ جميع الخطوات المتاحة لزيادة الاكتفاء الذاتي في العراق، إلا أنها تعتزم الاستمرار في استعمال خدمات الدعم المقدمة في إطار برنامج التعزيز المدني للوجستيات و ''اتفاق ٦٠٧'' المتعلق به في الحالات التي لا يتوفر فيها مقدم خدمات مكافئ.

٦٣ - وستستمر الأمم المتحدة في التعويل على الدول الأعضاء في دعم الترتيبات الأمنية واللوجستية. وإني ممتن للدول الأعضاء التي قدمت حتى الآن مثل ذلك الدعم إلى وجود الأمم المتحدة في العراق. ويشمل ذلك الدعم الجوي والقوات ''للكيان القائم بذاته'' الذي يعمل تحت قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق في مهمة مكرسة لتوفير الأمن للبعثة. وفي تقريري الأخير، ناشدتُ الدول الأعضاء تزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية واللوجستية الضرورية للبعثة، بما في ذلك ما يلزم على وجه الاستعجال من مساهمات في الصندوق الاستئماني الذي أُنشئ لدعم الكيان القائم بذاته. وكان ثمة قلق إزاء إمكانية استنفاد موارد الصندوق الاستئماني بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويسرني أن أفيد بأننا قد تلقينا تبرعات من بلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والبرتغال والسويد، مما سيساعد الأمم المتحدة على تغطية تكاليف الكيان القائم بذاته على الأقل لفترة الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨. وإني أحث الدول الأعضاء التي لم تقم بعدُ بذلك على أن تنظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني لكفالة أن تتوافر فيه الموارد الضرورية لما تبقى من العام.

٦٤ - وأوفدت البعثة مؤخرا فريقا لتأسيس وجود في المحطة الجوية في البصرة. وسيُجرى أيضا توسيع مكتب البعثة في أربيل لتوفير حيز إيواء ومكاتب أكبر للموظفين الفنيين التابعين للبعثة وموظفي الفريق القطري للعراق العاملين في المنطقة، وذلك للمساعدة، في جملة أمور، على تقديم المساعدة إلى المشردين، ودعم جهود السلطات الإقليمية لإعادة بناء شبكات الكهرباء، وتشييد مراكز الرعاية الصحية الأولية في القضاءات التي بها درجة خطورة عالية، للتحصين ضد شلل الأطفال. ويمثل هذا انعكاسا للحالة الأمنية السائدة في أربيل التي تتسم باستقرار أكبر، فضلا عن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية الدولية في المنطقة. بيد أن

المناطق المتاخمة لتركيا قد شهدت مزيدا من التوتر السياسي والعسكري منذ أن نفذت تركيا عمليات قصف جوي داخل الأراضي العراقية في كانون الأول/ديسمبر، ردا على هجمات حزب العمال الكردستاني عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، ما فتئت المناطق الحدودية مع جمهورية إيران الإسلامية تتعرض لقصف مدفعي من الجانب الإيراني.

٦٥ - وفي سياق العملية السياسية، باتت الأحداث ووجهات النظر في المحافظات تزيد أهمية. ولزيادة فهم البعثة للاتجاهات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة، تعكف على اختيار مسؤولي اتصال وطنيين على مستوى المحافظات في كل من المحافظات وعددها ١٨. وتم إلى حد الآن اختيار تسعة مسؤولين، في إطار البرنامج الاتصالي للبعثة، موزعين على المحافظات التالية: ذي قار وواسط وصلاح الدين وكربلاء والنجف والحلة وبغداد والمثنى والقادسية. وسيُجرى نشرهم خلال الأسابيع القادمة.

٦٦ - وما زالت البعثة معتمدة على الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة لتلبية احتياجاتها من النقل الجوي في منطقتها. ولم تستجب الدول الأعضاء لطلب تقديم طائرة مجهزة بالتدابير المضادة المناسبة لنقل موظفي الأمم المتحدة إلى العراق ومنه وداخله. وتعتبر هذه القدرة حاسمة بالنسبة للأغراض التشغيلية داخل العراق، وأيضا لتنفيذ البعد الإقليمي لقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)؛ وبالتالي، فإن البعثة قد بدأت عملية لاقتناء طائرة من جهة تجارية في أقرب وقت ممكن. ودخلت البعثة أيضا في مفاوضات مع قوات الائتلاف من أجل تزويدها بطائرة مناسبة، مجهزة بنظم دفاع ذاتي، لكي تستخدمها ريثما يتم اقتناء طائرة مناسبة.

٦٧ - ويمثل اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق، الموقّع في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أساسا قانونيا مهما بالنسبة لقيام البعثة بعملها دون عراقيل. ووفقا للمادة الثانية عشرة من الاتفاق، يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في تاريخ تبادل المذكرات بين الطرفين لتأكيد موافقة سلطاتهما المختصة عليه. ومع أن الأمم المتحدة قد قدمت مذكرتها في عام ٢٠٠٥، إلا أن حكومة العراق لم تكمل بعدُ عملية التصديق اللازمة قبل أن تبعث بمذكرتها. ورغم توجيه عدد من الطلبات، فإن حالة الاتفاق تظل بدون تغيير. وإني أدعو حكومة العراق إلى أن تكفل التصديق في الوقت المناسب على هذا الاتفاق، المهم بالنسبة لاستمرار وجود الأمم المتحدة في العراق.

رابعا - ملاحظات

٦٨ - يُعتبر الانخفاض في العدد الإجمالي للهجمات المبلغ عنها في كافة أنحاء العراق تطورا جديرا بالترحاب. ومن المحتمل أن يكون استمرار تحسن الحالة الأمنية متوقفا على عمل قوات

الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، وتمديد جيش المهدي لوقف إطلاق النار، والتطورات المتصلة بمجالس الصحوة. غير أن الهجمات التي تستهدف المدنيين وتخلف أعدادا كبيرة من الإصابات مثل تفجير ثلاث سيارات مفخخة في العَمارة يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر وسلسلة الهجمات التي وقعت في نهاية الشهر نفسه هي تذكير واقعي بأن الذين يستخدمون الإرهاب لبلوغ أهدافهم السياسية لا يأبهون بحقوق الإنسان وبحياة البشر. وللحفاظ على أوجه التحسن التي طرأت مؤخرا على الحالة الأمنية، من الضروري أن تشهد الساحة السياسية أوجه تحسن مماثلة.

٦٩ - وحتى هذا التاريخ لم تظهر في العملية السياسية درجة التقدم التي كان الكثيرون يأملونها. واستمرار الجمود في ملء المناصب الوزارية الشاغرة يدل على استمرار عدم اليقين إزاء العملية السياسية. وتنم الصعوبات التي تواجه سن تشريعات أساسية عن انعدام توافق الآراء أساسا حول طبيعة الدولة العراقية وهيكلها. والأحزاب السياسية تناقش بحزم برنامج الحكومة وتسعى إلى إخضاع أساليب عملها لتمحيص دقيق، ولكن تلك المناقشات لم تولّد بعد الزخم اللازم لتحقيق إنجاز عظيم. وسيواصل ممثلي الخاص توجيه المساعي الحميدة للبعثة صوب تشجيع قادة العراق على العمل فعلا من أجل تسوية الخلافات السياسية الأساسية. ويظل يحدوني الأمل في أن هذا سيفضي إلى اختتام عملية مراجعة الدستور بنجاح.

٧٠ - وبناء على تعليماتي، يقوم الممثل الخاص حاليا باستعراض دقيق لكل جانب من جوانب عمل البعثة لتحديد كيفية تحقيق تقدم في تنفيذ الدور الموسع المنوط بها بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونتيجة لجهود ممثلي الخاص والفريق الذي يقوم بتجميعه في الميدان، وكذلك للدعم المعزز المقدم من المقر، فإن البعثة تحقق تقدما على أصعدة عديدة. وأنا واثق من أننا سنظل نشهد مزيدا من التقدم في تنفيذ ذلك القرار المهم في الأشهر المقبلة.

٧١ - ومن بواعث التشجيع وجود بعض التقدم فيما يتصل بآلية الدعم المخصصة المتفق عليها في مؤتمر إسطنبول الوزاري. بيد أنني أناشد حكومة العراق والبلدان المجاورة أن تتعاون بشكل وثيق مع البعثة لكفالة أن تؤدي هذه الآلية الوظيفة المفيدة التي هناك حاجة ماسة إليها لكي تكون الاجتماعات المقبلة للفريق الموسع لدول الجوار فضلا عن الأفرقة العاملة المنفصلة أكثر جدوى من حيث جدول الأعمال والمناقشة والمتابعة اللاحقة.

٧٢ - والأمم المتحدة مصممة على تقديم مساعدة أكثر فعالية حيثما أمكن في إقليم كردستان العراق وفي أنحاء أخرى من البلد، متى سمحت الظروف الأمنية بذلك، وستقدم مجموعة من الخدمات التقنية الرفيعة المستوى لمساعدة السلطات في الوفاء بمسؤولياتها عن تقديم خدمات عامة أحسن نوعية.

٧٣ - ولعل التطور المشجع للغاية في العراق هو الاستعداد الذي أبدته مؤخرا القيادة في بغداد وأربيل لبدء العمل بالتعاون معًا ومع ممثلي الخاص لكفالة ألا تؤدي التوترات المتصلة بانقضاء الموعد النهائي المحدد في المادة ١٤٠ إلى مزيد من العنف. وإنني أناشد الآن هؤلاء القادة والدوائر التي يمثلونها مواصلة السير على هذا الدرب بنفس ما أبدوه من حنكة سياسية وروح تعاون أثناء معظم المناقشات الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، أدعوهم إلى اغتنام فترة الأشهر الستة المتفق عليها وعرض المساعدة الفنية المقدم من البعثة لإحراز تقدم في تقرير مستقبل البعض من الأراضي المتنازع عليها. وبطبيعة الحال فإن هذا الهدف المهم سيتطلب أيضا تعاونا من الأطراف والطوائف الأخرى في العراق. لذلك أناشد أعضاء المجتمع الدولي أن يساعدوا في هذا المسعى الرامي إلى بناء الثقة والتقدم صوب تسوية سلمية والذي يمكن أيضا أن يشكل إسهاما ذا شأن في قيام حوار سياسي ومصالحة وطنية أوسع نطاقا في العراق.

٧٤ - وإنني أرحب بقرار إنشاء فريق السياسات في بغداد لتنسيق عمل فريق الأمم المتحدة القطري والعهد الدولي مع العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُطع شوط طويل في إعادة تشكيل الأفرقة القطرية لمواءمة عملها بشكل أوثق مع العهد الدولي مع العراق. وقد استعيض عن النظام العنقودي بأفرقة النتائج القطاعية قصد الاعتراف على النحو الواجب بضرورة تحقيق مزيد من النتائج على أرض الواقع. كما أن إنشاء فريق السياسات في بغداد يعكس تصميمي على كفالة التنسيق الوثيق لأعمال كافة أقسام منظومة الأمم المتحدة مع حكومة العراق. وفي هذا السياق، يسرني أن أشير إلى وضع جدول بالأولويات مستمد من مصفوفة الرصد المشتركة للعهد الدولي والاستراتيجية الإنمائية الوطنية، أُعد بالتشاور مع الأمم المتحدة وحكومة العراق وسيسترشد به عمل الفريق القطري في عام ٢٠٠٨.

٧٥ - ومن دواعي ارتياحي أيضا رد الفريق القطري بسرعة على طلب حكومة العراق تقديم الدعم إلى وزاراتها في مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا الذين اختاروا طوعا العودة إلى مواطنهم الأصلية. ولئن كان مفهوما أن أوجه التحسن في الأمن لا تزال غير كافية لضمان الحماية للعائدين، فإنه من المشجع أن هذه الشراكة بين الفريق القطري وحكومة العراق أفضت إلى التعجيل بتنفيذ خطة للاستجابة السريعة قصد مساعدة العائدين.

٧٦ - وتهدف كافة جهود الأمم المتحدة في العراق إلى الحفاظ على سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية. وإنني أحيط علما بموقف رئيس الوزراء، المالكي، أنه من الضروري بذل جهود ليتسنى تدريجيا توجيه العلاقة بين حكومة العراق والأمم المتحدة بحيث تأخذ شكلا طبيعيا خارج نطاق الفصل السابع من الميثاق. وتحديد موعد حدوث هذا التطور يدخل

بطبيعة الحال ضمن اختصاصات مجلس الأمن. وبناء عليه، فسألتمس آراء الدول الأعضاء المعنية حول تحديد التدابير المستقبلية الأخرى التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي ككل لمساعدة العراق في جهوده الرامية إلى التطبيع.

٧٧ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص للعراق، السيد ستافان دي ميستورا، لقيادته المتميزة والنشطة منذ أن التحق مجددا بالبعثة في العراق. كما أثني على موظفي البعثة الوطنيين والدوليين، وكذلك على موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لعملهم المتفاني في أداء المهام المطلوبة منهم في ظل ظروف صعبة للغاية.